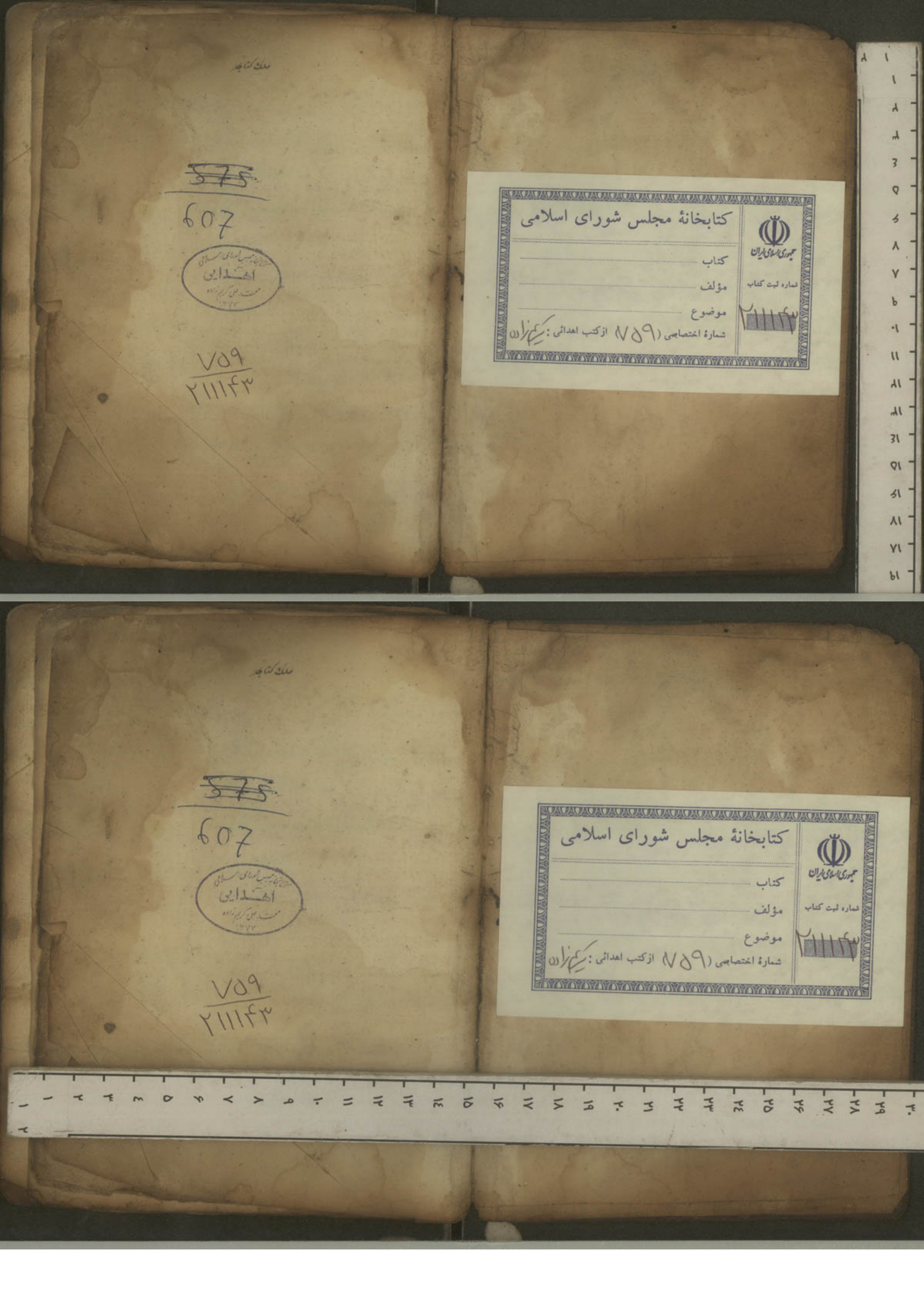
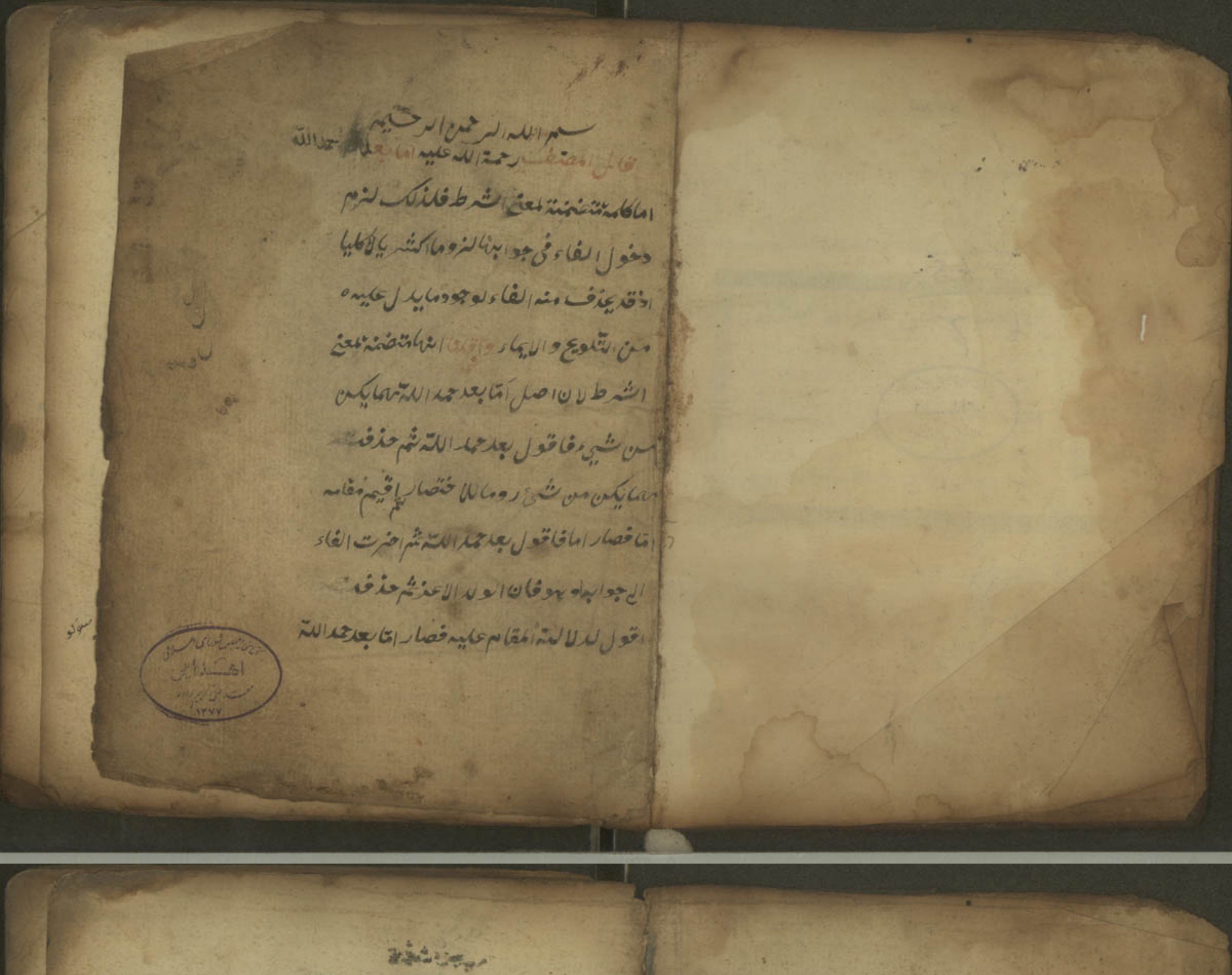


خطی
کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۷۵۹


607
۷۵۹
۲۱۱۱۴۳
اهدایی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۷۵۹) ازکتب اهدائی : کریم‌زاده
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۱۴۳



بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف رحمة الله عليه اما بعد حمد الله

اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط فلذلك لزم

دخول الفاء في جوابها لزوما اكثريا لا كليا

اذ قد يحذف منه الفاء لوجود ما يدل عليه

من التلويح والايماء واعلم انها متضمنة لمعنى

الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن

من شيء فاقول بعد حمد الله ثم حذف

مهما يكن من شيء وما للاختصار ثم اقيم مقامه

اما فصار اما فاقول بعد حمد الله ثم اخرت الفاء

الى جوابها وهو فان اقول لا اعز ثم حذف

اقول لدلالة المقام عليه فصار اما بعد حمد الله

فاعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة كا

كاما الواقعة في اول هذا الكتاب ومركبة وهي

على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط وما زايدة

للتاكيد فادغم النون في الميم لقرب المخرج فصار اما

بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس

بام العاطفة فصار اما بفتحها او لان كنت انا

منطلقا فطلقت ثم حذفت اللام الجارة من لان

لانها تحذف كثيرا من ان المصدرية ان المفتوحة

للتخفيف كقوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى

اى لان جاءه وكقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا

مع الله احدا على ان اللام متعلق بلا تدعوا فضم كان

الاشتمال لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق

ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة

ومتشوقة الى ذكر التابع وهذا الشرط منتف

فيما قلتم من المثال المذكور فلا يكون من بدل الاشتمال

فتعين انه بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا

في حواشي المطول لشريف الدين الجرجاني لكن فيه ما فيه

لا يخفى على الفطن في الكلام متعلق بجاعل والمفعول

الثاني بجاعل قوله كالملح اما الكاف وحده ان جعلناها بمعنى

المثل او الى رمع المجرور ان جعلناها حرف جر اى كاينا

كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما ظرف فالغو لا

مستقر فان قلت ما الفرق بين اللغو والمستقر قلت

ان الظرف انما يكون المتعلق متضمنا فيه والثاني
ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون
وجود والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا
غير مذكور فاحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت
بزيد فان المتعلق هو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور
بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا
زيد في الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فانه
فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال
العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة وان
كان عاما احتاج اليها واحترزنا بالشرط الثالث عما اذا كان
المتعلق متضمنا في الظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور
لفظا

حال من الرجس فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول
مع الصلة معرفة وكل واحد منهما نكرة وانضمام النكرة الى
النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع
والانضمام هيئة مفيدة للتخصص للتعريف وان كان كل
واحد منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام كلي الى كلي
يفيد الجزئية او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند
المخاطب فجاز ان توضح تخصص المبهم الذي هو الموصول
واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي
انما هو مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله تعالى وان هذه
امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة وامتكم
ذو الحال والعامل فيها ان كذا في شرح التسهيل لفظا ومعنى
منصوبا على التميز من قوله اتقن لان الاتقان قد يكون
من جهة اللفظ او من جهة المعنى او من جهتيهما معا فلما
قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اياه من جهة اللفظ والمعنى

فهو تمييز عن الجملة وبمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه
ومعناه اردت فعل فاعل ان مصدرية المنظه فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب المحل على انه مفعول المنظه وهو عائد الى
الولد والمنظه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت
مع ما عمل فيه مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد
الاعز مرادي منه تلمظه ومعنى المنظه اذيقه واطعمه وفيه
استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعو
مات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات ماعادة
من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية
كما مر ومعناه الحقيقي التفهيم والتعليم من كلام مجرور
بمن متعلق بالمنظه الامام مجرور على انه مضاف اليه للكلام
المحقق مجرور على انه صفة للامام والحبر مجرور معطوف
على المحقق ومعنى الحبر العالم المتقن وقيل هو مقلوب
من

من البحر لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء
والعلم والماء سبب الحيوة اما الماء فظاهر واما العلم
فبقوله عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فلهذه المناسبة
يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقن المدقق
من دق الشيء اذا علمه على وجه اليقين واطلع فيه على سر
خفي وهو مجرور لانه صفة الحبر ابي مجرور لانه بدل الامام
بكر مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كما الكلام
في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام وهي من اقسام العلم
لان العلم ما جعل علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح لان
العلم اما ان يصدر باب وام اولا فالاول كنية كابي بكر وابي
عمرو وام كلثوم والثاني اما ان يقصد به الذم او المدح اولا
فالاول اللقب والثاني العلم عبد القاهر عطف بيان
لابي بكر بن سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين
وهو مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو مضاف الى عبد

وهو مضاف الى الرحمن الجر جاز وهو مجرور صفة نسبة
للامام لان المراد معرفته لا معرفة اباه سقى فعل ماض
فاعله الله ومفعوله الثراه اى قبره ومنزله وهو منصوب
تقديرا والضمير مجرور المحل لانه مضاف اليه لثرا عايد
الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى
وسقاهم ربهم شرابا طهورا وجعل فعل ماض من الجعل
وهو افعال القلوب يتعدى الى المفعولين لين الممتنع الاقتصار
على احد المفعولين وفاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة
مفعوله الاول مثواه اى مكانه مفعوله الثاني الهاء فيه كا
لهاء في ثراه وهذان الفعلان اعني سقى وجعل خبران
لفظا انشائيان معنى الامر لانهما دعاء والدعاء في قوة
الامر وانما عطفنا على الاخبار باعتبار الصورة ولا محل لـ
هذه الجملة من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد
وهو ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام
لفظي

وانشاء ان معناه

ول

لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع
الاول فيما اخره حرف صحيح نحو زيد وبكر نحو جاءني زيد صح
ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره او في حكم
الصحيح وهو ما في اخره ياء او واو ساكن ما قبلهما
نحو ظبي ودلو فانه في حكم الصحيح في تحمل الحركات
الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي
وكذا دلو والثاني في الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم نحو ابوه واخوه الح الثالث في التثنية
مثل الزيدان في جاءني الزيدان ورايت الزيدين و
مررت بالزيدين والرابع الجمع المصحح والوعشرون
واخوته الخامس في كلا مضافا الى مضمر حال النصب
والجر بالياء مثل رايت كليهما ومررت بكليهما فان
اعراب هذه الاسماء اى من الاسماء الستة الى هنا
بالحروف لفظي لان حروف الاعراب فيها ملفوظة

حالة الرفع بالالف صح

والتقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء التي في
اواخرها الف مقصورة سواء كانت للتانيث مثل
حبلى او منقلبة عن الواو والياء مثل عصا ومررت بعصا
وكذا غيره وانما كان اعراب هذه الاسماء تقديرا لعدم
قبول الالف الحركة ما دام الفا والثاني ما اضيف
الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامي ورايت غلامي ومررت
بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتي
ورايت مسلماتي ومررت بمسلماتي في الاحوال الثلثة
في الاصح [illegible] حالة الجر لفظي لوجود الكسرة واحترزنا
بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن جمع المذكر السالم
فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي في النصب
والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي
هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني
مسلمي اصله مسلمون فالياء المدغمة في ياء المتكلم منقلبة
عن

عن الواو [illegible] التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء
فيكون الاعراب في حالة الرفع تقديرا الثالث ما فيه
اعراب محكي اى ما جملة منقولة نحو تابط شرا علم شخص
او مفردا في قول الحجازي الى [illegible] من زيدا في استفسار
من يقول ضربت زيدا وذلك لان كل اسم كان
معربا في الاصل وحكى ذلك الاعراب فاعرابه المحكي
تقديري وفي نحو خمسة عشر علما على الفتح في قول الرابع
في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي في اواخرها ياء مكسورة
ما قبلها نحو القاضي والرامي حالتي الرفع والجر نحو جاءني
القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء وحالة النصب لفظي لخفة الفتحة
عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء في الاسكان
في حالة النصب ايضا للضرورة كقوله مهلا بني عمنا
مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا والاستشهاد

وفي موالينا بالسكون حالة النصب لانه مفعول الا محل

المقدر الدال عليه مهملا وكذا في مثل اعط القوس باريها

بالسكون حالة النصب الخامس في الجمع المصحح مضافا ملاقيا

ساكنا بعده جاءني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت

بصالحي القوم فان اعرابه بالواو رفعا والياء نصبا و

جرا لكنهما سقطتا في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما

وهو لام التعريف في القوم فالحرف الذي به الاعراب

غير ملفوظ بها وليس في اللفظ واو ولا فهو معرب

تقديرا بالحروف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر فيه هو

اللفظ وليس في اللفظ واو ولا يائه قولنا ملاقيا ساكنا

بعده يشتمل اي ساكن كان نحو لا التعريف والاسم

الذي اوله همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابنك الخ فلو

لم يلاق ساكنا بعده كقولك صالحوا بلدك وصالحي

بلدك كان الواو والياء الملفوظا بهما فحج كان معربا بالحروف

لفظا

لفظا فلذلك احترز عنه الشارح ... في الاسماء الستة

اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا

نحو ابو البشر وابا البشر وابي البشر السابع في التثنية

مضافة او لاقاها ساكن بعدها حالة الرفع نحو هذا ان

ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ بسكون

ما بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب

والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك

بكسر الياء فيهما لان اعرابهما بالياء وهي باقية في اللفظ

فيكون معربا لفظا وهو ظاهر وانما اطنبت الكلام

في هذا المقام لانه من مزالق الاقدام واما المحلي ففي الاسماء

المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات

وكالافعال الماضية والجمل فان الاعراب في هذه كورات

محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري و

والمحل ان التقديري انما يستعمل حيث استحقت الكلمة

الكلمة الاعراب لكن لا يظهر فيها لمانع كما في الاقسام

المذكورة في الاعراب التقديري والمحل انما يستعمل حيث

لم تستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت

في محل لو وقع فيه غيرها لظهر فيه الاعراب فالمانع من

الاعراب في المحل مجموع الكلمة لبنائها بخلاف المانع

في التقديري فانه حرف الاخير فليتامل فانه من نفائس

النحو حتى يعلق اي يتشبث من علق الشيء الشيء اذا

تشبث وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة

وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان الاول للجر نحو اكلت

السمكة حتى راسها جر ان المجرور اما ان يكون ما ينتهى

به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة حتى راسها

فان الراس ما تنتهي به السمكة لانه جزء الاخير منها او

ينتهي المذكور عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة

حتى الصباح فالصباح شيء ينتهي الليلة عنده لانه

ليس

ليس جزء منها بل ملاق بها ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها

هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حق حتى

ظاهر في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها فاكل الراس ونيم

الصباح في المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب

وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن

جني وابو نصر الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا

بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا للمذكور

قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا

اشارة في كلام المبرد في المقتضب وابن الدراك في الفصول الثاني

كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورايت زيدا حتى

عمروا ومررت بزيد حتى عمرو ولكن شرط مجانسة ما بعدها

لما قبلها لانها للغاية وللدلالة على احد طرفي الشيء والغاية

والطرف لا يكونان الا من جنس المغيا وذي الطرف فلا يقال

جاءني القوم حتى حمار ولا رايت الرجل حتى امراءة ولا

اكلت بالخبز حتى الرمان الثالث كونها ابتدائية اعم من

ان يكون ما بعدها مبتداء وخبرا نحو جاءني القوم حتى زيد
ذاهب بعد كلا ما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء
فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها في قوله حتى يعلق
يجوز ان يكون جارة بمعنى كي وان المصدرية مقدرة بعدها
والفعل منصوب بها لان حرف الجر لا تدخل الفعل الا بتقدير
ان بعده والشرط حينئذ ان يكون ما بعدها مستقلا بالنسبة
الى قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وهنا كذلك لان
العلق بطبعه امر مستقل مترتب بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة
التلميظ والجملة اعني يعلق مجرور المحل بحتى متعلق بقوله المظهر
والمجرور هنا وهو العلق بطبعه شيء عنهي المذكور قبل
حتى وهو ارادة التلميظ عنده لابيه وهو ظاهر ويجوز ان يكون
عاطفة فيكون يعلق معطوفا على المظهر فيكون الجملة منصوبة
المحل لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك وهي المظهر لانها
مفعول اردت وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها
مجانسا لما قبلها موجود هنا لانها حتى هنا للدلالة على احد طرفي
الشيء والاداة و جو

الشيء وهو ارادة التعليم العلم للولد وطرفاه ارادة تلميظ والعلق
بطبعه فيكون بين التلميظ والعلق مجانسة ولا يجوز ان يكون
ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء ولا خبر ولا كلام مستقل منقطع
عن قبلها فلا يكون ابتدائية امعن نظرك في هذا البحث فانه من غوامض
النحو **بطبع** متعلق بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع
اليه عايد الى الولد وهو ما يكون مبدا الحركة مطلقا سواء كان
لها شعور كحركة الحيوانات كحركة الافلاك والطبيعة ما
يكون مبداء الحركة من غير شعور (اولا) هكذا قال الامام في شرح
الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع والخاص هو الطبيعة والمراد ههنا
من الطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه **من لفظه** مجرور
بمن والهاء ايضا مجرور المحل لاضافة اللفظ اليه عايد الى الامام
فهو من اضافة المصدر الى الفاعل **الحلو** مجرور صفة
للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل

ذكرنا ... حتى ...

يعلق وهو ما الموصولة فيها **ينفجر** اي يسيل **منه** متعلق بينفجر
والضمير المجرور بمن عايد الى الموصول **ينابيع** مرفوع بانه فاعل
ينفجر وهو جمع ينبوع وهو عين الماء **النحو** مجرور مضاف اليه
لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق
وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان
يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه الاول ان الحال اما
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس
بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه الثاني انه اذا كان
ذو الحال معرفة يجوز تقدمه على الحال وهذا الضمير معرفة
فيجوز تقدمه على الحال وهي من لفظه الحلو فيكون تقديره
حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير
جايز لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة وهو منه على
الموصول وهو ما وفي حيزها لا يتقدم عليه لانه في حكمه
الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها
الثالث

الثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم
على صاحبها المجرور في الاصح لا يقال ان المحذور لازم
على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء
اصلها ان يكون متاخرا عنه فيكون في حيز الصلة ايضا لانا نقول
لا نسلم ما ذكرتم بل اللازم ح تقديم ما في حيز الموصول وما في
حيزه لا يكون من تتمة الصلة التي كالجزء من الموصول و
وتقديم ما في حيز الموصول جايز **فنظرت** الفاء لعطف هذه
الجملة على جملة اردت ويجوز ان يكون علامة لجزاء شرط
محذوف تقديره الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان
الولد مستحقرا للمختصر ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة
مجزومة المحل على انها جواب للشرط **في مختصرات** متعلق بنظرت
والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام
المضبوطة مجرورة لانها صفة المختصرات فان قيل ان
المختصرات جمع والمضبوطة مفردة فكيف تكون منها و

والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في الافراد
والجمع اذا كانت الصفة فعلاء وفاعلة به كما سيجيء وههنا كذ
لك لان المضبوطة قايمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان ا
الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز
الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء
جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع ههنا ان المضبوطة
اسند الى ضمير المختصرات فيجوز الجمع والافراد والمص للاختصار
وكذا الكلام في قوله المبطوة دون منسوب على الظرفية والعامل
فيه نظرت كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها
المبسوطة مجروره على انها صفة كتبه فوجدت الفاء فيه كالفاء
في فنظرت وهو يتعدى الى المفعولين الاول قوله اكثرها منصوب
على انه مفعول وجدت والهاء مجرور المحل لكونها مضافا
اليه لاكثر عايد الى المختصرات تعاورا اى [illegible] واستعمالا
تداولا
نصب على التميز من اكثر لانه تم بالتنوين تقديرا هو
فنصبه

تخصبه
على التميز لان كل تنوين سقط بالاضافة كهذا التنوين
او بالتركيب بخمسة عشر اذ اصله خمسة وعشرة ثابت تقديرا
لفظا
وان سقط بين منصوب على الظرفية فالعامل فيه تعاورا
الايمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة
او بدل من اكثرها على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل بعض
من الكل والجمل معطوف على المائة وكذا قوله والتتمة و
وهذه الثلثة اعني المائة والجمل والتتمة اسم كتاب للشيخ
عبد القاهر وهذا الاعراب اذا كان وجدت بمعنى علمت
صادفت اما اذا كان [illegible] بمعنى علمت يتعدى الى
المفعولين احدهما اكثرها والثاني المائة وما بعدها معطوفة عليها والتعاور التميز
عليها فاستطلت فعل فاعل والفاء فيه كالفاء المذكورة
في فنظرت وهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل
الى باب الاستفعال ان مصدرية الطف فعل مضارع

منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب محلا على انه مفعول الاول لالطف وعايد
الى الولد وهو يتعدى الى المفعولين ومفعوله الثاني قوله
جمعها والهاء مجرور المحل لاضافة الجمع اليها عايدا الى الكتب
الثلثة والجملة الفعلية اعني الطف مع ما عملت فيه منصوب
المحل على انها مفعول استطلت واحمل اى الطف منصوبة
معطوف على الطف وهو يتعدى الى المفعولين ايضا الاول
الضمير البارز المتصل والثاني قوله رفعها والهاء مجرور
المحل لكونه مضافا اليه لرفع عايدا الى الكتب كراهة مصدر
منصوب لانها مفعول له من استطلت ومضافة الى
مفعولها وهو ما موصولة فيها صلته والموصول مع صلته
مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك
تقديره كراهتي ما فيها من الاشياء جمع شي كقول
واقول

واقول عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيا وعلى وزن فعلا
كحمراء واستكره اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلو
الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصارت اشياء على وزن افعاء
فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف وهي مجرورة
والجار مع المجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو بمعنى
المفعول المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة
للاشياء والكلام ههنا كالكلام في المضبوطة واعلم ان شرط
نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون ~~مصدرا والثالث~~
فعلا لفاعل الفعل المعلل والثاني ان يكون مصدرا والثالث
ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج وان لم يوجد هذه الشروط
يكون مجرورا باللام نحو جئتك لاكرامك الزايد لفقدان الشرط
الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وجئتك
للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر
وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط

الثالث فيجي لمية هذا في محله ان شاء الله تعالى و الواو للحال
ان للشرط في الاصل كانت فعل للشرط وهي من الافعال
الناقصة كما مر اسمه مستتر فيه وهو عايد الى الاشيا لا تخلو فعل
مضارع منفي بلا جزاء الشرط وهو منصوب المحل لانه خبر كان
والشرط مع فعله وجزايه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط
وقعت في موضع الحال من الاشياء وهي بمعنى المفعول لان ما
عبارة عن ما الموصولة في كراهة ما فيها وهو مفعول الكراهة
مائل وسيجي تحقيق هذه المسئلة في بحث الحال من الافادة
مجروة بمن متعلق بلا تخلو ما استصفيت فعل فاعل والجملة معطوفة
على جملة استطلت منها والهاء مجرور المحل بمن عايد الى الكتب
الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم من الاسماء الاشارة
مبني على الفتح لشبهه الحرف في الاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحرف محتاج الى متعلقها ولكن محله النصب لانه مفعول
استصفيت المختصر منصوب لانه صفة لهذا تابع لمحله ونفيت
معطوف

معطوف على استصفيت عن حرف جر كل مجرور به
والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد منها
اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض والضمير فيه
عايد الى كل وهو في تقدير المصدر بما مفعول نفيت اي نفيت
عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون موصولة لانه يلزم ان
ان يكون المنفي نفس المسئلة المتكررة وهو غير جايز لان المراد
نفي التكرر دون المتكرر ولو حكم بجواز نفيها لم يكن الكتاب مشتملا
لهذه المسئلة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد لانه يلزم ان لا يكون
مسئلة الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا قيل
لكن فيه ما فيه لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس
المسئلة المتكررة التي هي مسئلة نحوية لان المتكرر هو الموصوف
بصفة التكرار ولا يلزم من نفي المجموع نفي كل جزء اعني الموصوف
مع صفته لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده فلم لا يجوز
ان يكون هنا كذلك فنفي المتكرر بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى

يلزم ما ذكرتم او نقول يجوز ان يكون موصولة بتقدير المضاف
هكذا او نفيت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر في تفهيم الكلام فافهم
فانه من مزال الاقدام استقلالا منصوب على انه مفعول له
من نفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا الهاد
متعلق باستقلالا وهو مصدر بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا
معطوف على استقلالا فيجوز فيه الوجهان ايضا المعاد متعلق باستقلالا
وهو اسم المفعول من اعاد يعيد واللام فيه اما للعهد والمعهود هو الولد بمعنى الجنس
فالمراد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال ان
اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهي فيها بمعنى اسم مو
صول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس باطل لا نقول القول
بكون اللام للجنس على مذهب المازني فان اللام عنده في الصفات
مطلقا سواء كانت بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا كالمؤمن
والكافر حرف تعريف ولو سلم فلا نسلم ان الموصول ينافي الجنسية
والاستغراق كقولك اكرم الذين ياتونك الا زيدا او اضرب
العالمين

العالمين الا عمرا او نحو ذلك فانه في هذين المثالين للجنس
والاستغراق والا ما صح الاستثناء الذي شرط دخول ل
المستثنى منه على تقدير السكوت عنه غير منصوب على
الحالية من ضمير استصفيت مدخر مجرور بالاضافة الغير اليه
وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مدتخر فجعل التاء دالا مدخر ايضا بالدال
المنقوطة ومدخر بفك الادغام فضل منصوب على انه
مفعول مدخر النصيحة مجرور بالاضافة فضل اليها وانما يعمل مدخر
في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد ايضا على غير وهو
في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط بشرطين الاول كونه
بمعنى الحال او الاستقبال والثاني اعتماده على احد الاشياء الستة
الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في معناها كما في قول الشاعر
وان امرء لم يغن الا بصالح لغير هم بين نفسه بالمطامع فان غير بين عمل
في نفسه لاعتماده على غير والثاني حرف الاستفهام ملفوظا
نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر

بالدال المهملة المشددة ح

قومى اى مقيم والثالث المبتداء صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا
كقوله وكم مال عينه من شى غيره والرابع الموصوف نحو مررت
برجل عالم ابوه والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا
نحو جاءنى زيد راكبا غلامه ويجوز فيها الاعتماد تقديرا او السادس
الموصول نحو الضارب ابوه قال ركن الدين العلوى فى كبيره للكافية
للكافية بعد الموصول وغفل عنه المص وزاد بعضهم على وجوه
الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا وبعضهم
على ان نحو ان قايما الزيدان وهذا الاشتراط عند البصريين واما عند
الكوفيين والاخفش فلا اشتراط فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم
فيه عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين و
والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون مبتداء وزيد مرفوع بانه
فاعله ساد مسد الخبر والثانى خبرا مقدما وزيد مبتداء واما قايم الزيدان
والزيدون ممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا
عن الزيدان والزيدون لكونه مفردا وجايز عند الكوفيين و
الاخفش

والاخفش على تقدير ان يكون مبتداء وما بعده فاعله ساد
مساد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة فى عمل الظرف
فى الاعتماد وعدمه فى حرف جر رعاية مجرور يتعلق بمحذوف وهى
مصدر مضاف الى مفعوله وهو عبارانه وذكر الفاعل متروك
تقديره فى رعايتى عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل
لاضافة العبارات اليه عايد الى الامام الغضيبة مجرورة لانها
لاضافة فضل اليها او انما يعمل مدخر فى فضل لانه اذ يريد الحال
او الاستقبال واعتمد ايضا على غيره وهو فى معنى النفى يعنى ان عمل
اسم الفاعل مشروط بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الا
ستقبال والثانى اعتماده على احد الاشياء الستة الاول
حرف النفى نحو ما قايم زيد او ما فى معناها كما فى قول الشاعر
وان امرا لم يغن الا بصالح لغيره فيعنى نفسها بالمطامع فان فعنين
عمل فى نفسه لاعتماده على غيره والثانى حرف الاستفهام ملفوظا
نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعرى مقيم العذر قومى

اى امقيم والثالث المبتداء صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا كقوله
وكم مال عينه من شى غيره والرابع الموصوف نحو مررت برجل
عالم ابوه والخامس ذو الحال بان يكون اسم الفاعل
حالا نحو جاءنى زيد راكبا غلامه ويجوز فيها الاعتماد تقديرا
او السادس الموصول نحو الضارب ابوه قال ركن الدين العلوى
فى كبيره للكافية بعد الموصول وغفل عنه المص وزاد بعضهم على
وجود الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا و
وبعضهم على ان نحو ان قايما الزيدان وهذا الاشتراط عند البصريين
واما عند الكوفيين والاخفش فلا اشتراط فعلى هذا قولنا قايم زيد
فقايم فيه عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين
والاخفش يحتمل الامرين احدهما ان يكون مبتداء وزيد مرفوع بانه
فاعله ساد مسد الخبر والثانى خبرا مقدما وزيد مبتداء واما قايم الزيدان
والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان
والزيدون لكونه مفردا وجايز عند الكوفيين والاخفش على تقدير
ان يكون

ان يكون مبتداء وما بعده فاعله ساد مساد الخبر وكذا الخلاف
بعينه من غير تفرقة فى عمل الظرف فى الاعتماد وعدمه فى حرف جر
رعاية مجرورة بفى متعلق بمدخر فيهى مصدر مضاف الى مفعوله
وهو عباراته وذكر الفاعل متروك تقديره فى رعايتى عباراته
والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عايد الى
الامام الغضيبة مجرورة لانها صفة للعبارات ولم يجمع مع ان ا
الموصوف جمع للاختصار كما مر فى المضبوط ولم من الجوازم وهى
خمسة لم ولما وان ولام الامر ولا الناهية اطو فعل مضارع مجزوم
بلم سقط الياء علامة للجزم لان اطوى وفاعله مستتر فيه وهو
انا والجملة معطوفة على استصفيت ذكر منصوب لانه مفعول
لم اطو شى مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسايل مجرور بمن
والها مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمسايل عايد الى الكتب الثلثة
والجار مع المجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف الاستثناء
وهى وحاشا وعدا وغير وسوى وغيرها ما موصوله ندر فعل ماض

صلته فاعله مستتر فيه عايد الى ما الموصول مع صلته منصوب
المحل اما على الاستثناء من ذكر شي والعامل فيه الا او الفعل
السابق ذكره وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او
او على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل او بدل الاشتمال والعامل
فيه لم اطو اي لم اطو ذكر شي الا اطوى ذكر ما ندر بحذف المضاف
وهو ذكر وهو تقديره غير ذكر الذي هو البدل منه فافهم واما مجرور المحل
على البدلية اما بشي والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شي الا ذكر
ما ندر او من المسائل في من مسايلها والعامل فيه من اي لم اطو ذكر
شي الا من المسايل التي ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير
المجرور في مسايلها لعدم مساعدة المعنى لان هذا الضمير راجع الى
الكتب الثلثة فيكون تقديره لم اطو ذكر شي من مسايل الكتب الثلثة
الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان
بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسايل وبين المضاف
اليه وهو ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه وهو الهاء في مسايلها فاسد
لان

لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ حتى يلزم ما ذكره ثم
او شاع معطوف على ما ندر فيما في حرف جر ما موصوفة بينهم منصوب
على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة بين اليه عبارة
عن النحاة وعامل الظرف محذوف وفاعله مستتر فيه عايد الى
ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية صلة ما والموصول مع الصلة مجرور
المحل بفي متعلق بشاع او نتشر معطوف على شاع او على ما ندر
والثاني اولى ولم حرف جزم ازد فعل مضارع مجزوم بلم اصله
ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء والدال فيه اي في
المختصر متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه مفعول لم ازد اجنبيا صفة
شيئا الا حرف استثناء ما موصولة كان فعل من الافعال الناقصة
صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة متعلق بقوله حريا
وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان حريا بالزيادة
ثم احترز بالسجع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على
الاستثناء من لم ازد فيه شيئا والعامل فيه الا او لم ازد كما مر

في لم اطو الا ما ندر او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد والجملة اعني
لم ازد مع ما عملت فيه معطوفة على جملة لم اطو ومباحث الاستثناء
طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها مسئلة لطيفة من الا
ستثناء المكرر ولا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام
وهي اذا قال قايل لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة الا
ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا
واحد ولو قال له علي عشرة الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة
الا سبعة الا ثمانية فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد
لا يليق ذكر وجه التخريج هنا وترجمته فعل فاعل ومفعوله هو
الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ستصغبت
او على جملة لم ازد والاول اولى من جهة المعنى بكتاب مجرور بالباء
متعلق بترجمته المصباح مجرور لاضافة الكتاب اليه اضافة العام
الى الخاص كخاتم فضة ليستضيء اي ليستنير واللام جارة وان المصدرية
مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بتقدير ان [illegible] ليكون
في تقدير

الفعل في تقدير المصدر كما هو في تقدير المصدر حتى يتعلق ع

في تقدير الاسم كما مر ويستضيء فعل مضارع منصوب بها
وفاعله الضمير المستتر فيه وراجع الى الولد بانواره متعلق
ليستضيء والهاء مجرور المحل لاضافة الانوار اليه راجع الى ال
الكتاب والمراد بانواره مسايله اللطيفة ومباحثه
النفيسة وفيه استعارة بالكناية لان المصنف شبه هذا
المختصر بالمصباح في ازالة الظلم اما الازالة في المصباح فظاهر
واما في المختصر فلانه مزيل لظلم الجهل بالممارسة والاشتغال
به وهي في الحقيقة من اشد الظلم ثم اثبت له ما هو لازم المصباح
بقوله بانواره والتشبيه المذكور استعارة بالكناية وهذا الاثبات
استعارة تخييلية قرينة لها ويستغنم اي يغتنم معطوف على
ليستضيء والضمير المستتر عايد الى الولد مغانم منصوب مفعول
ليستغنم وهي جمع بمعنى الغنايم واضافتها الى اثارة اضافة العام
الى الخاص اي مغانم من اثاره لان المغانم هي الاثار الحاصلة من
المختصر والمراد بها مسايلها الشريفة التي فوق كل مغنم والضمير

مجرور المحل بالاضافة الاشارة اليه راجع الى المختصر وكرته فعل فاعل
ومفعوله وهو الضمير البارز المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة
معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرته اى طوبته وجعلته مشتملا
على حرف جر حته مجرور بها متعلق بكرته ابواب مجرورة
لاضافة كلمة اليها الباب مرفوع على الابتداء الاول صفة في الاصطلاحات
الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء النحوية مجرورة صفة
الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات لانها اسندت الى ضمير الجمع
وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما مر فان قيل ان النحوية ليست
بفعل ولا بمعناه فاين الاسناد لانه لا وجود الا فيهما قلنا ان الياء فيها
ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير هي الاصطلاحات
المنسوبة الى النحو فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات هنا بمعنى
المصطلحات عليها ان كان مصدر الفظا
هو اى ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كما للفظ
بمعنى الملفوظ وغيره وهي عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة
وانواعها

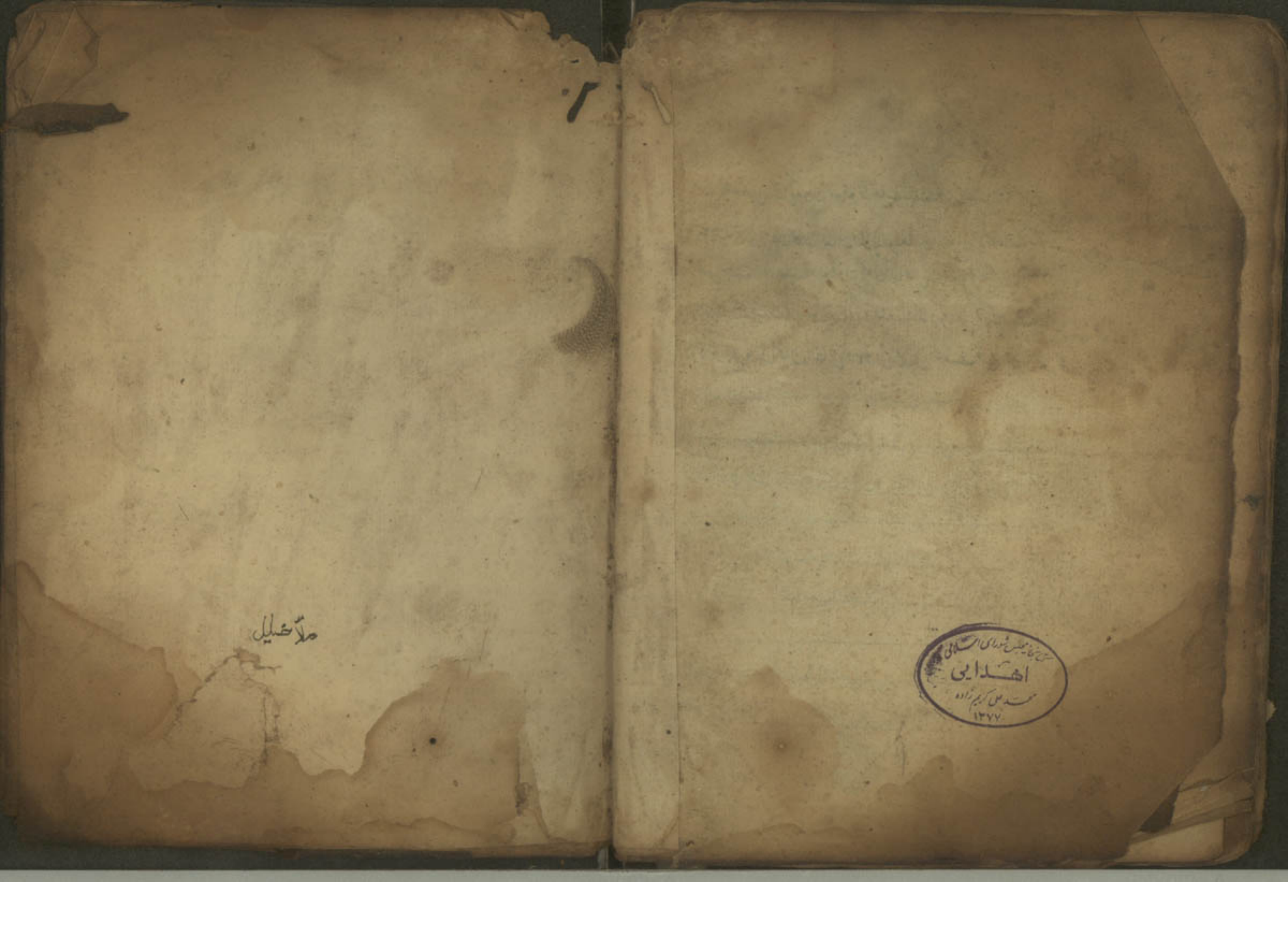
والانواع من الاسم والفعل والحرف والكلم والانواع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية
من الجمل الاربع التي تتوقف عليها المباحث الاتية ولهذا
قدم هذا الباب على سائر الابواب واردفه بقوله المصنف
الباب رفع على الابتداء الثاني مرفوع بتقدير الصفة في العوامل
الجار مع المجرور في محل خبر للمبتدا اللفظية مجرورة على انها صفة
العوامل القياسية مجرورة صفتها ايضا بعد الصفة وانما
قدم هذا الباب على الباب الثالث سماعية والقياسية
مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الو
احد على الفاعلية والمتعدية ترفع وتنصب فهذا قياس مطرد
في جميع الافعال وذلك ان يجري هذا الحكم في كل فعل والسماعية
غير مطردة مثلا قولنا ان الباب واخواته تجر ولم اخواته
تجزم سماعي منحصر فيما سمع وليس لك ان تتجاوز عما سمعت ولا
شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد فلذلك قدمه
عليه ثم قال الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

ان ع العوامل فيه فيما ... منها ... وفي الثاني ...

واعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لان اللفظية
السماعية اقوى لانها يعرف بالحس البصري والقلب
معا والمعنوية بالقلب فقط ولا شك في مزية ما يعرف
بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد ثم قدم الباب الرابع
في العوامل المعنوية على الباب الخامس في فصول من العربية
لان المراد من علم النحو معرفة باب العامل في المعمول فالبحث
في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلافه في الخامس فان
البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث وغيرها
فانها من منحات الفن وليست مقصودة من هذا الفن و
وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق ظاهر بين من هذا الفن
وبين في هذا الفن والمقصود من الفن مقدم على المقصود في
فلهذا قدم الرابع على الخامس فافراد الصفات في الابواب
بناء على ما ذكر في المضبوطة لكن لابد ههنا ذكر وجه انحصار
الابواب على الخمسة بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب
لا يخلو

لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه مباحث الاتية اولا فالاول
هو الاول وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه
من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون
العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول الثاني الثالث
والرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث فيه لا من
جهة العاملية فهو الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون
البحث من جهة العاملية ان يكون الباب الخامس فلم لا يجوز
ان يكون شيئا اخر قلت هذا السوال عام في كل حصر جعلي لا عقلي
لكن يرفع بالاستقراء يعني اذا لم يكن
البحث من جهة العاملية فهو
الخامس بالاستقراء
لا بالعقل لان العقل
يجوز ان يكون
شيئا اخر غير الخامس
تم الكتاب
بعون
الملك
الوهاب

لا بالعقل
دفع


ملا خلیل
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد حسن کریم زاده
۱۳۷۷

